**الدكتورة دحموش فايزة**

**السنة الدراسية 2021-2022**

**عنوان المقياس :علاقة المواطن بمرفق العدالة**

**المستوى: الطور الثالث**

**الدرس الأول:** **سياسة الإصلاح الإداري ودورها في تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة**

**تمهيد:**

تحتل العلاقة بين الإدارة و المواطن مكانة معتبرة في أي مجتمع من المجتمعات ومن بينها الجزائر . فالمرفق العمومي يمثل الوظيفة الأساسية للإدارة فمن خلاله تستطيع الدولة تقديم الخدمات للمواطنين وتحقيق النفع العام، ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية ، ولا تزال تبدلها في هذا المجال والتي ترجمت في جملة من الإصلاحات الإدارية التي انتهجتها الدولة بهدف تقريب الإدارة من المواطن وإعادة خلق الثقة بين الطرفين وذلك من خلال ما أصطلح عليه بعملية الإصلاح الإداري الذي يجد مصدره في سياسة إصلاح الدولة وعليه نتطرق أولا لمفهوم إصلاح الدولة، ثانيا المعطيات المساهمة في عملية الإصلاح الإداري، ثالثا العدالة الرقمية كأسلوب لتقريب العدالة من المواطن .

**أولا**- **مفهوم إصلاح الدولة**:

إن مفهوم إصلاح الدولة كثيرا ما يستعمل مرادفا لمفهوم الإصلاح الإداري مع أن مفهوم إصلاح الدولة أوسع و أشمل و قد استعمل هذا المفهوم الموسع لإصلاح الدولة في النظام القانوني الفرنسي عبر مختلف مراحل الإصلاح التي عرفتها الدولة الفرنسية،فمع ظهور الجمهورية الخامسة عرف مفهوم إصلاح الدولة تغييرا في بعض المبادئ حيث جاء أكثر انسجاما مع مبدأ حسن التسيير العمومي من خلال تطبيق اللامركزية الإدارية من خلال قانون إطار المؤرخ في 1982 إلى جانب مبدأ تحديث و عصرنة المرفق العمومي(Renouveau du service public) الذي يعتبر أهم إصلاح عرفته الجمهورية الخامسة و كان ذلك من خلال التعليمة المؤرخة في 23 فيفري 1989 إلى جانب مبدأ ترشيد النفقات العمومية من خلال القانون العضوي المتعلق بالمالية العامة المعروف بقانون (LOLF) المؤرخ في 01 أوت 2001 الذي جاء أساسا على ضرورة وجود توازن ما بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية إلى جانب إدخال الخبرة والكفاءة في مختلف المجالات لاسيما منها في تسيير القطاع الاقتصادي ، إلا أن مؤخرا أصبحت الإصلاحات تتميز بمفهوم أكثر ارتباطا بفكرة حسن التسيير العمومي و تقليص النفقات العامة مع اشتراط الفعالية في التسيير بأقل عدد ممكن من الموظفين، إلا أن ما يلاحظ في الجزائر عندما تثار إشكالية إصلاح الدولة تستعمل الخطابات السياسية مفهوم الإصلاح الإداري للدلالة على إصلاح الدولة، فالخطاب الطويل التوجيهي لرئيس الجمهورية خلال تنصيب لجنة إصلاح الدولة تحت رئاسة "ميسوم سبيح" سنة 1999 اختصرت إصلاح الدولة في إصلاح الوظيفة العمومية و الإدارات المركزية، و هذا قد يعود أساسا لانصراف مفهوم الدولة للسلطة التنفيذية مع ما تحمله من مختلف الأجهزة الإدارية المتمتعة بامتيازات السلطة العامة. فمن بين التعاريف التي أعطيت للإدارة العمومية هي أنها "تنفيذ السياسة العامة للدولة عن طريق الإدارات العمومية. كما عُرفت بأنها "الغاية أو الهدف العملي للحكومة موضوعه هو إنشاء المشروعات العامة بأكبر قدر ممكن من الفعالية و الاتفاق مع رغبات الأفراد و حاجاتهم، فعن طريق الإدارة العامة توفر الحكومة حاجات المجتمع التي يعجز النشاط الفردي عن الوفاء بها"

من خلال هذه التعاريف فإن مدلول الإدارة العمومية يرتبط بالدولة من حيث أن الإدارة العمومية هي مزيج من القوانين و اللوائح التنظيمية و العلاقات التي تساعد على تنفيذ السياسة العامة للدولة. لذلك فإن المشاريع السياسية غالبا ما تختصر مفهوم إصلاح الدولة في فكرة الإصلاح الإداري.

**ثانيا- المعطيات المساهمة في عملية الإصلاح.**

1. **الإصلاحات السياسية و القانونية**: إن تقريب العدالة من المواطن يشكل الركيزة الأساسية لعملية الإصلاح الإداري والذي جسد بتنصيب لجنة إصلاح العدالة خاصة بعد الخطابات السياسية رئيس الجمهورية السيد عبد كان مع بداية أحداث 5 أكتوبر 1988،
و التي أثرت تأثيرا مباشرا على المنظومة القانونية و ذلك بدخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية
و الاقتصاد الحر، الأمر الذي فرض على الجزائر تكريس الكثير من المبادئ القانونية التي لم تكن في سياق اهتمامات الدولة كضمان حق الملكية و حرية التجارة و الصناعة و خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية و إزالة الاحتكارات العمومية، هذه المبادئ الليبرالية التي تعكس التحول في فلسفة تدخل الدولة و دورها الوظيفي لاسيما في القطاع الاقتصادي مثلما سوف نفصله لاحقا.

إن هذه المبادئ كان أساسها دستور 1989 و أكدها دستور 1996 لاسيما ما يتعلق بتكريس التعددية الحزبية و مبدأ الفصل بين السلطات و مبدأ حياد الإدارة)[[1]](#footnote-1)(.

إن هذه المبادئ و غيرها ما هي إلا نتيجة تبعية للإصلاحات السياسية و الدستورية و ذلك استجابة لمشروع التحول الديمقراطي الذي كان عاملا أساسيا في إثارة الاهتمام بفكرة المجتمع المدني، و انتشاره الواسع على مستوى الخطاب الفكري و السياسي و الإعلامي الذي ما فتئ ينص على ضرورة المشاركة في تسيير الشؤون العمومية و المطالبة بالمزيد من الشفافية و الفعالية في التسيير العمومي.

و اعتبارا لضرورة تلاؤم تنظيم الإدارة مع المستجدات الجديدة فإن دستور 1989 تبنى ثنائية الجهاز التنفيذي أي ازدواجية السلطة التنفيذية في قيادة و تسيير الإدارة فظاهريا هناك تغيير في أسلوب العمل الإداري على مستوى الإدارة المركزية إلا أنه بالرجوع إلى مختلف مواد الدستور فإنه ما يتعلق بالسلطات الإدارية فإن رئيس الجمهورية احتفظ بالسلطة التنظيمية و سلطة التعيين في الوظائف الهامة مع ترك كل ما هو تنفيذي لرئيس الحكومة، و هذا حسب نص المادة 116 من الدستور مما يعني تمركز الأعمال الإدارية في يد رئيس الجمهورية.

**2- المعطيات الاقتصادية:**

إن التحول الديمقراطي الجزائري في ظل صياغة دستور 1989، تميز بإعادة النظر في دور الدولة بعد التصريح بالإفراط في احتكار السلطة، التي كان من نتائجها فشل في التسيير في جميع الأصعدة كنتيجة للتوسع الملاحظ في دور الدولة في تسيير مجمل القطاعات الاقتصادية، الزراعية، الخدماتية، ... و ذلك بسبب تطبيق المبادئ الاشتراكية كقاعدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تهميش دور القطاع الخاص و الاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي كبديل لقوى السوق الحر لإقرار و توزيع المصادر.

فالسلطة العامة كانت السمة البارزة في جميع الأدوار التي كانت تقوم بها الدولة بغرض تحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي و الاجتماعي.إلا أن أداء القطاع العام المتميز بالطابع السلطوي كان مخيبا للآمال، لا سيما مع فشل التسيير الكلاسيكي للمرفق العام هذا الفشل الذي كان لعدة أسباب أهمها:

- تطبيق المفاهيم الاشتراكية التي لا تعتمد على تحقيق الربح في الوحدات الاقتصادية العامة، بل على التشغيل الكامل للعنصر البشري بغض النظر عن إنتاجية هذا التشغيل.

- تمركز القرارات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، و عدم محاكاة التطور، مما شكّل عائقا في وجه النجاعة والفعالية. ) انعدام الحافز الشخصي لدى العاملين في الوحدات الاقتصادية، بسبب المساواة و عدم التمييز بين الكفاءات مما أدى انخفاض روح المنافسة.

-انعدام الحافز الشخصي لدى العاملين في الوحدات الاقتصادية، بسبب المساواة و عدم التمييز بين الكفاءات مما أدى انخفاض روح المنافسة.

كما أن إخفاق سياسات الإحلال و الحماية التي تم تبنيها قبل مرحلة بداية الثمانينات أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات و الإنتاج المحلي مما جعلها غير قادرة على التنافس في الأسواق العالمية بسبب اتساع الفجوة بين متطلبات الاستيراد و توفر العملة الصعبة، و من ذلك أيضا ازدياد العجز في الموازنة العامة بسبب سياسات الدعم للسلع و الصناعات التابعة للقطاع العام و بالتالي عدم تحقيق كفاءة عالية لاستخدام المصادر المتوفرة، إن هذه الأسباب و غيرها خلقت عدة مظاهر سلبية منها:

- تكريس البيروقراطية،

- غياب الشفافية،

- تمركز السلطة المالية،

- غياب الاهتمام و الوعي بالمردودية،

- غياب ثقافة المحاسبة و التقييم و التدقيق و المراقبة المالية،

- تلاشي مفهوم المصلحة العامة الذي أصبح يتنافى مع ثقافة المحاسبة، التقويم و التدقيق في المشروعات الاقتصادية الحكومية.

يضاف إلى ذلك عجز المؤسسات العامة في تقديم خدمات مقبولة للمواطنين و إذا قامت بها فإنها لا تقوم بواجبها الآخر المتمثل في تأمين المردود للخزينة العامة، و أكثر من ذلك فهي عاجزة عن تغطية تكاليف الخدمات التي تقدمها.

إن هذه الأسباب المرتبطة بالأوضاع الداخلية و التي تتلخص في أزمة التسيير العمومي

و ضعف التمويل و ضعف البنيات الاجتماعية، أدت إلى ضرورة طرح ما يعرف بإصلاح الدولة و ذلك بحل مختلف الاختلالات التي عرفها التسيير العمومي في مختلف القطاعات، و على رأسها قطاع العدالة الذي يعتبر المحور الأساسي في عملية الإصلاح، وذلك من خلال رقمنة خدمات العدالة لتحسين الخدمة العمومية . فأصبحنا نسمع بمصطلحات العدالة الالكترونية، والمحكمة الالكترونية، و رقمنة المحاكم، ونظام التقاضي الالكتروني، وغيرها من المصطلحات والتي افرزتها التطورات القضائية الأخيرة على طبيعة عمل المحاكم.

**ثالثا: العدالة الرقمية كأسلوب لتقريب العدالة من المواطن.**

من منطلق أن المواطن يأمل في إقامة نظام عدالة یتسم بالإنصاف والاستقلال، والمساواة، والكفاءة، و الشفافیة فقد تم رقمنة نظام العدالة لمحاولة القضاء على سلبیات العدالة التقليدية وتحسین جودتھا وسيرها. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة السّباقة في إرساء العدالة الرقمية وذلك من خلال آلية التقاضي عن بعد، حيث أطلقت وزارة العدل في دولة الإمارات العربية المتحدة خدمة التقاضي عن بعد سنة 2019 بموجب قرار صادر عن وزير العدل ويطبق على المحاكم الإتحادية.

ویقصد بالعدالة الرقمیة بشكل خاص استخدام تكنولوجیات المعلومات والاتصال في تحقیق الولوج السريع لمرفق العدالة وتسھیل التواصل بین مختلف الفاعلین في المیدان القانوني والقضائي (المحامون، والقضاة، وكتاب الضبط). كما تعرف أيضا بأنها إنشاء منظومة قضائية تكنولوجية متكاملة توفّر مجموعة من الخدمات الإلكترونية الآمنة، بحيث تتيح إمكانية رفع الدعاوى وقيدها، وإعلانها، وتبادل المذكرات، وتحديد الجلسات، والإخطار بمواعيدها، والتقاضي أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها عن بعد، حتى صدور الحكم، وذلك من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، ودون التوجه للمحكمة، مما يسهم في تيسير إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة وتخفيف العبء على المتقاضين.

وتأسيسا على ذلك تعتبر العدالة الرقمية منھجیة جدیدة تقوم على استخدام تقنیة المعلوماتیات والاتصال في ممارسة الوظائف الأساسیة للمحاكم والإدارة القضائیة، بقصد تحسین فعالیتھا ونتائجھا وكذلك جودة الخدمات المقدمة.ولعل من أھم فوائد نظام العدالة الرقمیة تكمن في زیادة كفاءة النظام القضائي، والحد من التكالیف، وتقلیص أمد الخصومات القضائیة، وأیضا تبسیط الإجراءات القانونیة، والزیادة في إنتاجیة المحاكم والتقلیل من فرص الفساد والرشوة. كما یساعد على الحد من اكتظاظ المحاكم. أما خصائصھا الأساسیة فتتمثل في كونها محكمة بدون أوراق باعتبارھا تعتمد على جھاز الحاسوب الآلي بشكل أساسي ولا تعتمد على الأوراق إلا بشكل ثانوي. تتسم أیضا أنھا محكمة بلا مكان حیث أنھا تعتمد على وسائل الاتصال الحدیثة كالانترنت فیستطیع المسؤول الإداري اتخاذ القرار من أي مكان ولیس مرھون بالمقر المادي لمرفق العدالة، كما أنھا أیضا جھاز بلا زمان حیث أن الإدارة الالكترونیة لاتلتزم بأوقات العمل الرسمیة، كما أنھا أصبحت إدارة أو مرفق بتنظیمات ذكیة فهي عدالة بدون مكان ولا زمان.

إلى جانب الاهتمام بالمورد البشري فأهم أدوار إدارة الموارد البشرية هو تعزيز خبرات الموظفين بغرض تحقيق أهداف المنظمة، وفي حالة قطاع العدالة فإن الهدف الرئيسي الذى تسعى لتحقيقه هو تقديم خدمات عمومية تلقى رضى الجمهور.

1. [↑](#footnote-ref-1)